

الإضافة ومعانيها في القرآن الكريم، من خلال تفسير الكشاف

د. محمد عمر علي بن حسين

قسم اللغة العربية – كلية الآداب - جامعة طرابلس

مقدمة:

درجت كثير من الدراسات الحديثة على دراسة الظواهر اللغوية في العديد من كتب التفسير بالرأي والاجتهاد؛ لأنها تعدّ مجالاً خصباً لدراسة القضايا اللغوية؛ لاعتماد أصحابها على علوم اللغة بوصفها من علوم الآلة التي يستعان بها على فهم كلام الله ﷻ؛ ولم تقتصر تلك التفسيرات على تحليل الظواهر اللغوية البارزة والمعروفة في مظانها؛ وإنما تعرضت إلى «بعض اللطائف والدقائق التي لا وجود لها في كتب النحو أحياناً، أو التي يعزّ الاهتمام إليها في كتبه الخاصة أحياناً أخرى»⁽¹⁾. ويعد تفسير الكشاف من التفسيرات المتميّزة في هذا المجال؛ فقد وظّف فيه جار الله الزمخشريّ (ت 538هـ) علوم اللغة توظيفاً واضحاً؛ وأولى عناية كبيرة بعلم المعاني وعلم البيان وعلم النحو.

وعندما بدأت أفكر في كتابة هذه الدراسة كنت أود أن أتوسع فأحدث عن الإضافة وأحكامها من خلال تحليل الزمخشريّ للنصّ القرآنيّ في تفسيره؛ ولكنني وجدت هذا الغرض يطول، ويحتاج إلى دراسة أوسع، لا يستوعبها ما خصص من مساحة لهذه الدراسة؛ فأثرت الكتابة في مفهوم الإضافة ومعانيها.

وترجع أهمية الدراسة وأسباب اختيارها لدوافع منها:

- 1- أنها دراسة سياقية من خلال النصّ القرآني.
- 2- أنها تعتمد على أبرز التفسيرات في التحليل اللغوي والنحوي، وهو تفسير الكشاف.

وتهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- س1- ماذا يقصد النحاة بالإضافة، وما أقسامها، وما العامل في المضاف إليه؟
 - س2- ما المعاني التي تفيدها الإضافة عند النحاة؟
 - س3- ما المعاني التي يمكن أن تستنبط للإضافة من النصّ القرآني، وفق ما قدمه الزمخشري؟
- ومادة الدراسة هي ما قرره الزمخشري في كشافه من أحكام للظاهرة المدروسة، وما ذكر في كتب النحو وغيرها من الكتب التي لها صلة بالدراسة.

ولم يقف الباحث – حسب علمه - على دراسة مستقلة تناولت هذا الموضوع.

واعتمدت الدراسة المنهج الوصفيّ وإجراءاته المتمثلة في جمع المعلومات وتصنيفها وتحليلها وتفسيرها ومقارنتها واستخلاص النتائج منها.

واقترضت طبيعة الدراسة وما جمعت لها من مادة تقسيمها إلى ثلاثة مطالب:

• تناولت في المطلب الأول تعريف الإضافة لغة واصطلاحاً، وبيان أقسامها، ومصطلح المضاف والمضاف إليه، وعامل الجر في المضاف إليه.

• وتناولت في المطلب الثاني معاني الإضافة عند النحويين.

• وتناولت في المطلب الثالث معني الإضافة عند الزمخشري من خلال عرض المادة اللغوية القرآنية لها في الكشف، وتحليل الزمخشري لها.

المطلب الأول- ويشمل الآتي:

1- الإضافة في اللغة:

هي مصدر للفعل "أضاف"، يقال: أضاف ظهره للحائط: أماله. وأضاف الأمر إليه: أسنده أو نسبه. وأضاف المال إليه: ضمّه. وأضاف فلاناً: أنزله ضيفاً عنده وقرّبه؛ أو أغاثه وأجاره. وأضاف فلاناً إلى كذا: ألجأه إليه، ومنه: المضاف في الحرب، وهو الذي أحيط به. وأضاف إليه صوته: استأنس به وأراد أن يدنو منه.

وأضاف على الشيء: أشرف. وأضاف عنه: عدل وانحرف. وأضاف من الأمر: أشفق وخاف وحذر. وأضاف إليه: مال ودنا.

وأضاف الرجل: خاف. وأضاف فلان: عدا وأسرع وفر⁽²⁾.

2- الإضافة في اصطلاح النحاة وأقسامها:

الإضافة المقصودة في هذه الدراسة هي إضافة الاسم إلى الاسم إضافة توجب جرّ الثاني. ويعرف النحاة هذه الإضافة تعريفات مختلفة⁽³⁾، ولا يسع المقام هنا إلى بسط القول فيها ومناقشتها وبيان جانب التوفيق أو القصور فيها، واكتفي في هذا المقام بتعريف ابن يعيش لها؛ لأنه في نظري يخلو من الاعتراضات التي انقدحت في ذهني عند اطلاعي على غيره من التعريفات، قال ابن يعيش: «اعلم أن إضافة الاسم إلى الاسم إيصاله إليه من غير فصل، وجعل الثاني من تمام الأوّل يتنزّل منه منزلة التنوين»⁽⁴⁾.

ولا فرق بين أن يكون الاتصال من جهة اللفظ والمعنى معاً، أو من جهة اللفظ فقط؛ وعلى هذا قسّمت الإضافة قسمين⁽⁵⁾:

أ- إضافة معنويّة، وتسمى حقيقيّة، ومحضة⁽⁶⁾، والغرض منها: تعريف المضاف إذا كان المضاف إليه معرفة، نحو: كتاب محمّد، أو تخصيصه فقط إذا كان نكرة، نحو: سيارة رجل.

ب- إضافة لفظيّة، وتسمى مجازيّة، وغير محضة⁽⁷⁾، والغرض منها: تخفيف اللفظ بحذف التنوين أو النون من المضاف، نحو قائل الحقّ شجاع، وكاتب الخبر فصيحان، وفاعل الخير كرماء.

وقد يكون الغرض من الإضافة اللفظيّة إلى جانب تخفيف اللفظ وتحسينه رفع القبح عنه؛ فإذا قلت: مررت بالرجل الحسن الوجه؛ برفع "الوجه" على أنّه فاعل للصفة المشبّهة، كان فيه قبح خلوّ الصفة من ضمير الموصوف لفظاً، وإذا نصبتّه تشبيهاً له بالمفعول به، كان فيه قبح إجراء وصف القاصر مجرى

المتعدّي؛ وفي إضافة الصفة المشبهة تخلص من القبحين⁽⁸⁾.

والسبب في أن الإضافة الحقيقية تفيد تعريفاً أو تخصيصاً، والإضافة اللفظية لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً؛ أن الارتباط المعنوي، وهو ما يعبر عنه بالنسبة، بين المضاف والمضاف إليه في الإضافة الحقيقية حصل بعد الإضافة؛ فالإضافة أوجدت الارتباط المعنوي؛ أي: النسبة، بينما الارتباط المعنوي في الإضافة اللفظية حاصل قبل الإضافة، وهو ارتباط تحكمه علاقة الإسناد التي تقتضي رفعه، أو علاقة التعدية التي تقتضي نصبه؛ فالمضاف إليه في الأصل معمول للمضاف؛ والإضافة أمر لفظي عارض للتخفيف؛ كما هو الحال في إضافة اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، كقولك: نعم الرجل كافل البيتيم، وخالد محمود السيرة، وعلي حسن الوجه⁽⁹⁾.

ولما كانت الإضافة اللفظية لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً، كان المضاف فيها نكرة وإن أضيف إلى معرفة؛ بدليل وقوعه صفة للنكرة في نحو قولك: جاء طالبٌ حاملٌ كتبه، وبصحة دخول الألف واللام عليه مع إضافته؛ فتقول: مررت بالرجل الحسن الوجه⁽¹⁰⁾.

والمضاف في الإضافة اللفظية يكون - في الغالب - أحد المشتقات الآتية: اسم الفاعل، واسم المفعول، وأمثلة المبالغة، والصفة المشبهة. ويشترط في غير الصفة المشبهة أن تدلّ على الحال أو الاستقبال، فإن دلّ على الماضي أو على الزمن المطلق، كانت إضافتها إضافة محضة، أما الصفة المشبهة فهي لا تدلّ دالة إلا على الدوام والاستمرار، ويدخل فيه الماضي والحال والمستقبل⁽¹¹⁾.

وزاد ابن مالك (ت 672 هـ) قسماً ثالثاً، وهي الإضافة الشبيهة بالمحضة، وهي عنده أنواع، قال في التسهيل: «وإضافة الاسم إلى الصفة شبيهة بمحضة لا محضة، وكذا إضافة المسمى إلى الاسم، والصفة إلى الموصوف، والموصوف إلى القائم مقام الوصف، والمؤكّد إلى المؤكّد، والملغى إلى المعتر، والمعتبر إلى الملغى»⁽¹²⁾.

3- مصطلح المضاف والمضاف إليه:

يسمى الجزء الأوّل في المركّب الإضافي مضافاً، والثاني مضافاً إليه، وقيل: بالعكس؛ فيسمى الأوّل مضافاً إليه، والثاني مضافاً، وقيل: يجوز التسميتان لكلّ من الأوّل والثاني⁽¹³⁾.

والأوّل أكثر استعمالاً⁽¹⁴⁾؛ ولذا يحسن الاقتصار عليه؛ لتوحيد المصطلح وأمن اللبس.

4- عامل الجر في المضاف إليه:

اختلف النحاة في عامل الجر في المضاف إليه؛ فذهب سيبويه (ت 180 هـ) إلى أنّ العامل في المضاف إليه لفظي، وهو المضاف، فالجرّ عنده كما يكون بالحرف يكون بالاسم، سواء أكان هذا الاسم ظرفاً أم غير ظرف، ولا فرق عنده بين أن تكون الإضافة معنوية مثل: كتاب خالد، أو لفظية، نحو: ضارب زيد، ومررت برجل غيرك؛ فقد مثل للنوعين في باب الجرّ عندما ذكر عامل الجرّ في الاسم المجرور⁽¹⁵⁾، وسمّى المضاف والمضاف إليه في الإضافة اللفظية جاراً ومجروراً في موضع آخر⁽¹⁶⁾. واشتهر رأي سيبويه، وتبعه فيه جمهور النحاة، وأراد بعضهم التعليل لعمل الاسم المضاف الجرّ في المضاف إليه والاستدلال له؛ فذكر ابن السراج (ت 316 هـ) أنّ الاسم المضاف في الإضافة يعمل الجرّ في «لمعنى الحرف»⁽¹⁷⁾، وقال شمس الدين القرشي (ت 695 هـ): «فإن قلت: الاسم لا يعمل بالذات، وإلا لعمل كلّ اسم؛ فما يلحقه لدى الإضافة فيعمل به؟ قلت: تضمّن معنى حرف الجرّ»⁽¹⁸⁾، وقال أبو البقاء

العكبري (ت 616هـ): «وأمّا جرُّ الثاني بالأوّل فلأنّ الإضافة تقدّر بحرف الجرّ، ولكنّه حذف ليحصل التخصيص أو التعريف؛ فناب الاسم عن الحرف فعمل عمله، كما يعمل الاسم عمل الفعل في مواضع»⁽¹⁹⁾، وقال السيوطي (ت 911هـ): «وإن كان القياس ألاّ يعمل من الأسماء إلاّ ما أشبه الفعل، والفعل لا حظّ له في عمل الجرّ، لكنّ العرب اختصرت حروف الجرّ في مواضع، وأضافت الأسماء بعضها إلى بعض، فناب المضاف مناب حرف الجرّ، فعمل عمله، ويدلّ له اتصال الضمائر به، ولا تتصل إلاّ بعاملها»⁽²⁰⁾، وقال الخضري (ت 1287هـ) معلقاً على عمل المضاف الجرّ في المضاف إليه: «بدليل اتصال الضمير به؛ وهو إنّما يتصل بعامله؛ ولأنّه يقتضي المضاف إليه ويطلبه كطلب العامل معموله، مع تضمّنه معنى الحرف الجار؛ فلا يرد أنّ الأسماء المحضة لا حظّ لها في العمل، وقيل: إنّ نائب عن حرف الجرّ»⁽²¹⁾.

ويرى بعض النحاة أنّ العامل في المضاف إليه معنويّ، وهو الإضافة؛ أي: النسبة بين المضاف والمضاف إليه⁽²²⁾.

وقد ناقشت هذه الآراء في بحث آخر، وخلصت إلى أن أصحّ الآراء ما ذهب إليه سيبويه، وهو أنّ العامل في المضاف إليه هو المضاف بعينه، من غير تضمّن أو نيابة أو اقتضاء، وأنّ الأسماء تعمل الجرّ في المركّب الإضافيّ بخاصّة، سواء أكانت الإضافة حقيقية أم لفظية⁽²³⁾.

المطلب الثاني - معاني الإضافة عند النحاة:

اعتنى النحاة ببيان المعاني التي تدلّ عليها الإضافة، واعتمدوا في تحديد معانيها على العلاقة التي تربط بين المضاف والمضاف إليه، وقدروا لكل معنى حرف جرّ يوضح العلاقة ويبين وجه الارتباط بينهما؛ ويمكن عرض المعاني التي ذكروها في الآتي:

1- الإضافة بمعنى اللام؛ وذلك إذا كانت العلاقة بين جزئي الإضافة علاقة ملكيّة، بمعنى أن يكون المضاف ملكاً للمضاف إليه، نحو: هذا كتاب الطالب، أو كانت علاقة اختصاص، بمعنى أن يكون المضاف مختصاً بالمضاف إليه، نحو: هذا حصير المسجد.

والإضافة بمعنى اللام قد تكون لأدنى سبب بين المضاف والمضاف إليه؛ فليس من الواجب أن يكون المضاف ملكاً للمضاف إليه أو مختصاً به على وجه الحقيقة، بل يكفي أن تكون علاقة الملكيّة أو الاختصاص اعتباريّة نسبيّة، وهو ما يسمّيه النحاة: الإضافة لأدنى مُلابسة، فإذا قلت: هذا كتابي، فليس بالضرورة أن يكون الكتاب ملكاً لك أو مختصاً بك، بل يكفي أنّك قرأته وأحببت ما ورد فيه؛ وبهذا الاعتبار نسبت ملكيّة لك، أو خصّصته بك⁽²⁴⁾.

2- الإضافة بمعنى "من"، وذلك إذا كانت العلاقة بين المتضايين أحد شيئين:

أ- علاقة بيانيّة، بمعنى أن يكون المضاف إليه مبيّناً لجنس المضاف، نحو: خاتم ذهب، وتسمّى إضافة بيانيّة، أو إضافة بمعنى "من" البيانيّة. وذكروا لها ضوابط يمكن أن يهتدى بأحدها إلى نوعها، منها:

- أن يكون المضاف إليه جنساً للمضاف؛ نحو: خاتم ذهب؛ فالذهب جنس للخاتم.
- أن يكون المضاف إليه صالحاً للإخبار به عن المضاف؛ فيصح أن يخبر بالذهب في المثال السابق عن الخاتم؛ فيقال: الخاتم ذهب.

- أن يكون المضاف إليه صالحاً للإلتحاق للمضاف، نحو: خاتمٌ حديثٌ.
- أن يكون المضاف إليه صالحاً للنصب على التمييز، نحو: خاتمٌ حديثاً.
- أن يكون المضاف إليه صالحاً للجرِّ بـ"من"، نحو: خاتمٌ من حديثٍ (25).

ب- علاقة بعضية، بمعنى أن يكون المضاف بعضاً من المضاف إليه، كقولك: هذا لهو الحديث؛ فاللهو بعض الحديث، والإضافة بمعنى "من" التبعيضية؛ أي: لهو من الحديث، وبعض منه. وهذا القسم أثبتته الزمخشري كما سيأتي.

3- الإضافة بمعنى "في" الظرفية؛ وذلك إذا كانت العلاقة بين المتضايفين ظرفية، بمعنى أن يكون المضاف إليه ظرفاً زماناً أو مكاناً للمضاف، نحو: سهر الليل مضن، وقعود الدار مخمل، وضابطها صحّة تقدير "في" بين جزئي الإضافة (26).

4- الإضافة بمعنى "عند". وهذا النوع من الإضافة أثبتته الكوفيون. قال الزجاجي (ت339هـ): «واستدلوا على صحّة مذهبهم بقول العرب: ناقةٌ رَقودُ الحَلَبِ، قالوا: معناه: رَقودٌ عندَ الحَلَبِ. وهذا باطل؛ لأنّه يمكن أن يكون ذلك من باب الصفة المشبّهة باسم الفاعل، وكأنّه قال أولاً: رَقودُ الحَلَبِ، مثل حسنُ الوجه؛ فيكون في اللفظ للأول، وفي المعنى للثاني، وكأنَّ أصلها: هذه ناقةٌ حَلَبُها، وإنّما وصف الحلب بأنّه رَقود لما كان الرُقَادُ عندهُ، فجعل رَقوداً مبالغةً» (27).

ولعل هذا النوع من الإضافة راجع إلى الإضافة بمعنى "في"؛ فقولهم: ناقةٌ رَقود الحلب، بمعنى: رَقود في الحلب.

ومن الجدير بالذكر أن قول النحاة: إنّ الإضافة بمعنى اللام، أو "من" أو "في"، لا يعني أنّ هذه الأحرف لها وجود في الحقيقة أو التقدير الذي يقوم مقامها؛ وإنّما معناه أنّ الحرف جارٌّ ملاحظ في النية والتخيّل فقط؛ لكشف العلاقة المعنوية بين المتضايفين؛ ذلك أن المقدرّ تقديراً في حكم الموجود؛ وتقدير حرف جرٍّ بين المضاف والمضاف إليه، يؤدّي إلى تساوي قولنا: كتابٌ محمدٍ، وكتابٌ لمحمدٍ؛ وهذا غير صحيح؛ فكلمة كتاب في المثال الأوّل معرفة، وفي المثال الثاني نكرة (28).

كما تجدر الإشارة إلى أن المعاني المتقدمة التي ذكرها النحاة للإضافة هي خاصة بالإضافة الحقيقية دون اللفظية؛ فالإضافة اللفظية لا أثر لها في المعنى كما تقدّم؛ وهي ليست على معنى من معاني حروف الجرِّ على الراجح. وقيل: هي على تقدير اللام؛ لظهورها في قوله تعالى: "فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ" (29)، وقوله تعالى: "مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ" (30)، وقوله تعالى: "فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ" (31). وردّ بعدم اطّراد في الصفة المشبّهة (32).

المطلب الثالث- معاني الإضافة عند الزمخشري في الكشف:

1- الإضافة بمعنى اللام:

أ- الإضافة بمعنى لام الملك:

جعل الزمخشري من هذا النوع ما ورد في قوله تعالى: "وَأَتَّخَذَ قَوْمٌ مُوسَى مِنْ بَعْدِهِ مِنْ حُلِيِّهِمْ عَجْلاً جَسَداً لَهُ خُوارٌ" (33)؛ حيث جعل الإضافة في "حليهم" إضافة بمعنى لام الملك؛ وإن لم يكن ملكهم للحلي على وجه الحقيقة؛ لأن الإضافة تكون بأدنى ملابسة، قال: «فإن قلت: لم قال: من حليهم، ولم يكن الحلي

لهم، إنما كانت عوارِي في أيديهم؟ قلت: الإضافة تكون بأدنى ملابس، وكونها عوارِي في أيديهم كفى به ملابس على أنهم قد ملكوها بعد المهلكين، كما ملكوها غيرها من أملاكهم، ألا ترى إلى قوله عز وعل: «فَأَخْرَجْنَا مِنْ جَنَاتٍ وَعُيُونٍ ﴿٣٦﴾ وَكُنُوزٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ ﴿٣٧﴾ كَذَلِكَ وَأَوْرَثْنَاهَا بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴿٣٨﴾» (35).

وفي تفسير قوله تعالى: «وَقَالَ لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُ نَاجٍ مِنْهُمَا اذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ فَأَنْسَاهُ الشَّيْطَانُ ذِكْرَ رَبِّهِ فَلَبِثَ فِي السَّجْنِ بِضْعَ سِنِينَ ﴿٣٦﴾»، جعل إضافة الذكر إلى ربه إذا أريد به الملك، وما هي بإضافة المصدر إلى الفاعل ولا إلى المفعول؟ قلت: قد لابس في قولك: فأنساه الشيطان ذكر ربه، أو عند ربه، فجازت إضافته إليه؛ لأن الإضافة تكون بأدنى ملابس» (37).

وفي تفسير قوله تعالى: «وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَائِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا الْيَوْمَ تُجْرَوْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٣٨﴾ هَذَا كِتَابًا يُنطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٣٩﴾»، جعل إضافة الكتاب إلى الله - عز وجل - على معنى لام الملك حقيقة، وإضافته إلى الأمة بمعنى لام الملك على غير الحقيقة؛ لما بين الكتاب والأمة من ملابس واتصال، قال: «فإن قلت: كيف أضيف الكتاب إليهم وإلى الله عز وجل؟ قلت: الإضافة تكون للملابسة، وقد لابسهم ولابس، أما ملابسته إياهم فلأن أعمالهم مثبتة فيه. وأما ملابسته إياه فلأنه مالكة والأمر ملائكته أن يكتبوا فيه أعمال عباده» (39).

ب- الإضافة بمعنى لام الاختصاص:

جعل الزمخشري إضافة الظن إلى الجاهلية في قوله تعالى: «وَيَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ ﴿٤٠﴾»، بمعنى لام الاختصاص؛ وذلك عندما أجرى التفسير على هذا المعنى، قال: «و"ظن الجاهلية": كقولك: حاتم الجود، ورجل صدق؛ يريد: الظن المختص بالملة الجاهلية. ويجوز أن يراد: ظن أهل الجاهلية» (40)؛ أي: المختص بأهلها.

وفي تفسير قوله تعالى: «لَهُ دَعْوَةُ الْحَقِّ ﴿٤١﴾»، ذكر أن دعوة يحتمل تضاف «إلى الحق الذي هو نقيض الباطل كما تضاف الكلمة إليه في قولك: كلمة الحق؛ للدلالة على أن الدعوة ملابس للحق مختصة به وأنها بمعزل من الباطل، والمعنى: أن الله سبحانه يدعى فيستجيب الدعوة ويعطي الداعي سؤاله إن كان مصلحة له؛ فكانت دعوة ملابس للحق لكونه حقيقةً بأن يوجه إليه الدعاء لما في دعوته من الجدوى والنفع بخلاف ما لا ينفع ولا يجدي دعاؤه» (42).

وجعل الإضافة في "جهاده" من قوله تعالى: «وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴿٤٣﴾»، بمعنى لام الاختصاص، قال: «يقال: هو حق عالم، وجد عالم، أي: عالم حقاً وجداً. ومنه "حق جهاده". فإن قلت: ما وجه هذه الإضافة، وكان القياس: حق الجهاد فيه، أو حق جهادكم فيه، كما قال: "وجهدوا في الله"؟ قلت: الإضافة تكون بأدنى ملابس واختصاص، فلما كان الجهاد مختصاً بالله من حيث أنه مفعول لوجهه ومن أجله، صحت إضافته إليه» (44).

وفي تفسير قوله تعالى: «وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا ﴿٤٥﴾»، يبين أن إضافة العباد «إلى الرحمن تخصيصاً وتفضيلاً» (46).

وفي تفسير قوله تعالى: «أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْفُرْقَانَ أَمْ عَلَى قُلُوبِ أَقْفَالِهَا ﴿٤٧﴾»، فسّر إضافة الأقفال إلى القلوب على الإضافة بمعنى لام الاختصاص، قال: «وأما أضافة الأقفال؛ فلأنه يريد الأقفال المختصة بها، هي أقفال الكفر التي استغلقت فلا تنفتح» (48).

وفي كثير من المواضع يجري الزمخشريّ التفسير على أن الإضافة بمعنى اللام، من غير أن يذكر أو يلمح إلى أنها لام ملك أو لام اختصاص؛ وإنما يكتفي ببيان سبب الإضافة وسرها؛ ومن أمثلة ذلك ما ذكره في تفسير قوله تعالى: «قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴿٥٠﴾ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ﴿٤٩﴾»؛ حيث قال: «فإن قلت: لم أضيفت الصلاة إليهم؟ قلت: لأن الصلاة دائرة بين المصلي والمصلى له، فالمصلي هو المنتفع بها وحده، وهي عدته وذخيرته فهي صلاته، وأما المصلى له، فغني متعال عن الحاجة إليها والانتفاع بها»⁽⁵⁰⁾.

ومن أمثلة ذلك أيضاً- ما ذكره في تفسير قوله تعالى: «تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِينُهُمْ كَذَلِكَ نَجْزِي الْقَوْمَ الْمُجْرِمِينَ ﴿٥١﴾»، قال: «فإن قلت: ما فائدة إضافة الرب إلى الريح؟ قلت: الدلالة على أن الريح وتصريف أعتها مما يشهد لعظم قدرته؛ لأنها من أعاجيب خلقه وأكابر جنوده، وذكر الأمر وكونها مأمورة من جهته عز وجل يعضد ذلك ويقويه»⁽⁵²⁾.

2- الإضافة بمعنى "من":

أ- الإضافة بمعنى "من" البيانية:

في تفسير قوله تعالى: «أَحَلَّتْ لَكُمْ بِهِمَةَ الْأَنْعَامِ ﴿٥٣﴾»، ذكر الزمخشري أن إضافة البهيمة إلى الأنعام بيانية، قال: «البهيمة: كل ذات أربع في البر والبحر. وإضافتها إلى الأنعام بيانية، وهي الإضافة التي بمعنى "من"، كخاتم فضة، ومعناه: البهيمة من الأنعام»⁽⁵⁴⁾؛ أي: من جنسها ونوعها، قال: «وقيل: بهيمة الأنعام: الظباء وبقر الوحش ونحوها، كأنهم أرادوا ما يماثل الأنعام ويدانيتها من جنس البهائم في الاجترار وعدم الأنياب؛ فأضيفت إلى الأنعام لملازمة الشبه»⁽⁵⁵⁾.

وفي تفسير قوله تعالى: «وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَفُوا لَهُ بَيِّنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُصِفُونَ ﴿٥٦﴾»، جعل إضافة الشركاء إلى الجن من الإضافة التي للتبيين. وهي قراءة ابن أبي عملة وغيره. وقرأ الجمهور بنصب "الجن"، على أنها مفعول أول لـ"جعلوا"، و"شركاء" مفعول ثان، أو على البديل من "شركاء". وقرأ ابن مسعود: "شركاء من الجن"، وهذه القراءة تشهد لما ذهب إليه الزمخشريّ من أن الإضافة بمعنى "من" البيانية⁽⁵⁷⁾.

وفي تفسير قوله تعالى: «لَمَجْمُوعُونَ إِلَى مِيقَاتِ يَوْمٍ مَعْلُومٍ ﴿٥٨﴾»، أفاد أن إضافة "مِيقَاتِ" إلى "يوم" بمعنى "من"، كخاتم فضة⁽⁵⁹⁾. يعني بمعنى "من" البيانية.

ب- الإضافة بمعنى "من" التبعية:

جعل الزمخشريّ من هذا النوع إضافة "أفعل" التفضيل في قوله تعالى: «لِيُكَفِّرَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ الَّذِي عَمِلُوا وَيَجْزِيَهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ الَّذِي كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿٦٠﴾»، قال: «فإن قلت: ما معنى إضافة الأسوأ والأحسن إلى "الذي عملوا"؟ وما معنى التفضيل فيهما؟ قلت: أما الإضافة فما هي من إضافة أفعل إلى الجملة التي يفضل عليها، ولكن من إضافة الشيء إلى ما هو بعينه من غير تفضيل، كقولك: الأشج أعدل بني مروان. وأما التفضيل فايدان بأن السيئ الذي يفرط منهم من الصغائر والزلات المكفرة هو عندهم الأسوأ لاستعظامهم المعصية، والحسن الذي يعلمونه هو عند الله الأحسن لحسن إخلاصهم فيه؛ فلذلك ذكر سيئهم بالأسوأ، وحسنهم بالأحسن»⁽⁶¹⁾.

التفريق بين الإضافة بمعنى "من" البيانية، و"من" التبعية:

يبدو واضحا من كلام الزمخشري أنه يفرق بين النوعين؛ ويؤكد هذا ما ورد من قوله في تفسير قول الله تعالى: «وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا» (62)؛ حيث أفاد أن إضافة اللهو إلى الحديث هي للبيان أو التبعية، قال: «فإن قلت: ما معنى إضافة اللهو إلى الحديث؟ قلت: معناها التبيين، وهي إضافة بمعنى "من" وأن يضاف الشيء إلى ما هو منه، كقولك: صفة خز، وباب ساج. والمعنى: من يشتري اللهو من الحديث؛ لأن اللهو يكون من الحديث ومن غيره فبين بالحديث. والمراد بالحديث: الحديث المنكر كما جاء في الحديث: الحديث في المسجد يأكل الحسنات كما تأكل البهيمة الحشيش. ويجوز أن تكون الإضافة بمعنى "من" التبعية، كأنه قيل: ومن الناس من يشتري بعض الحديث الذي هو اللهو منه» (63).

وتقدم أن من ضوابط الإضافة البيانية أن يكون المضاف إليه جنساً للمضاف؛ وأن ضابط الإضافة التبعية أن يكون المضاف بعضاً من المضاف إليه.

فالمضاف إليه في الإضافة البيانية جنس يشمل المضاف؛ فعلى هذا يكون المضاف فيها بعضاً من المضاف إليه. ولذا يذكر بعض النحاة أن ضابط الإضافة البيانية التي بمعنى "من" أن يضاف جزء إلى كل، بشرط صدق اسم الكل على البعض، فإن لم يصدق اسم الكل على البعض، نحو: يد زيد، كانت الإضافة بمعنى اللام؛ إذ لا يصح فيه إطلاق الثاني على الأول؛ فلا يطلق زيد على اليد وحدها (64). وعليه يمكن أن يقال: كل إضافة بيانية يمكن أن تكون تبعية.

الإضافة بمعنى "في":

أغفل كثير من النحاة هذا النوع من الإضافة؛ وأثبتته بعض النحاة (65)، منهم الزمخشري في مواضع من تفسيره.

ففي تفسير قوله تعالى: «مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ» (66)، يفيد أن إضافة "مالك" إلى "الدين" على معنى الظرفية، والمعنى: مالك الأمر كله في يوم الدين (67).

ويبين الزمخشري أن إضافة "مالك" إضافة حقيقية لا لفظية؛ لأن اسم الفاعل المشتق تكون إضافته إضافة حقيقة إذا أريد به معنى المضي، نحو: هو مالك عبده أمس، أو أريد به معنى الزمن المستمر، كما في الآية السابقة، وفي قولك: زيد مالك العبيد. أما إذا كان معناه الحال أو الاستقبال فإضافته غير حقيقية؛ لا تفيد تعريفاً، وهي في تقدير الانفصال، كقولك: زيد مالك العبيد الساعة، أو غداً.

وفي تفسير قوله تعالى: «وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ» (68)، يذكر أن «إضافة الألد بمعنى "في"، كقولهم: نُبْتُ العَدْر» (69).

ومن أمثلة الإضافة بمعنى "في" -أيضاً- عند الزمخشري ما ورد في قوله تعالى: «بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَا أَنْ نَكْفُرَ بِاللَّهِ وَنَجْعَلَ لَهُ أَنْدَادًا» (70)؛ فقد ذكر أن «معنى "مكر الليل والنهار": مكرم في الليل والنهار؛ فانتسج في الظرف بإجرائه مجرى المفعول به، وإضافة المكر إليه» (71).

الخاتمة:

يمكن أن أسجل في ختام هذه الدراسة ما يلي:

- اهتم الزمخشري في تفسيره ببيان العلاقة بين المضاف والمضاف إليه في طائفة من النصوص القرآنية، وكان تحليله لها ينبئ عن عقلية فذة، جعلت تفسيره محط أنظار المهتمين بالتفسير اللغوي للقرآن.
- أثبت الزمخشريّ الإضافة بمعنى "من" التبعية.
- أثبت الزمخشري أن الإضافة في العربية تأتي بمعنى "في" الظرفية.

التوصيات:

يمكن استثمار هذه الدراسة والاستفادة منها في التوصية بالآتي:

- التأكيد على أهمية دراسة النحو من خلال النص القرآني، والاستعانة في ذلك بكتب التفسير الرائدة في هذا المجال.
 - إقامة مراكز بحوث لتطوير دراسة النحو العربي؛ للخروج به من الروكد الذي نشكو منه في مؤسساتنا التعليمية، والاستعانة في ذلك بدراسة النص القرآني، من خلال جمع الدراسات التي أنجزت في البلاد العربية، واستثمارها في إعداد وسائل تعليمية تربط القاعدة النحوية بالنص القرآني.
-

هوامش الدراسة:

- 1- اللغة والنحو بين القديم والحديث لعباس حسن ص208، 209.
- 2- انظر مادة (ضيف) في لسان العرب 549/5 وما بعدها ؛ وتاج العروس 59/24 وما بعدها.
- 3- انظر همع الهوامع 264/4 ؛ والتصريح 23/2، 24 ؛ والكليات ص132 ؛ والنحو الوافي 2/3 (هامش الصفحة) ؛ ومعاني النحو 102/3.
- 4- شرح المفصل لابن يعيش 118/2.
- 5- انظر شرح المفصل لابن يعيش 118/2، 119 ؛ والإرشاد إلى علم الإعراب ص 147.
- 6- سميت معنوية: لأن الغرض المعنوي من الإضافة يتحقق بها، وهو تعريف المضاف أو تخصيصه؛ وتضمنها معنى من معاني حروف الجر . وحقيقية: لأنها جاءت للغرض الحقيقي من الإضافة. ومحضة: لأنها خالصة من تقدير الانفصال، فالمضاف والمضاف إليه بينهما قوة اتصال وارتباط معنوي يمنع الانفصال؛ ولأنها لا يفصل بين طرفيها ضمير مستتر. انظر النحو الوافي 3/3 هامش 1 ؛ 24/3.
- 7- سميت لفظية: لأن فائدتها راجعة إلى اللفظ بتخفيفه أو تحسينه ورفع القبح عنه. ومجازية: لأنها جاءت لغير الغرض الأصلي من الإضافة. وغير محضة: لأنها غير خالصة الاتصال، فالمضاف في الإضافة غير المحضة - غالباً - يكون وصفاً عاملاً، وأكثر الأوصاف ترفع ضميراً مستتراً، يفصل بين المضاف والمضاف إليه؛ ولأنها على تقدير الانفصال؛ فهي في التقدير والنية غير ملحوظة، فالمحوظ في الذهن عند قولنا: الصديق خالص النصح، بالإضافة، هو الأصل الذي قبل الإضافة وهو قولنا: الصديق خالص نصحه، من غير أن يتأثر المعنى. انظر النحو الوافي 33/3، 34.
- 8- انظر التصريح 29/2.
- 9- انظر همع الهوامع 271/4 ؛ ونظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية ص 168، 169.
- 10- انظر شرح المفصل لابن يعيش 120/2، 121.
- 11- انظر النحو الوافي 6/3 ؛ ومعاني النحو 122/3، 113.
- 12- التسهيل مع شرحه 225/3، 226. وانظر توضيح المقاصد 787/2-790.
- 13- انظر همع الهوامع 265/4 ؛ وحاشية ابن حمدون 343/1.
- 14- انظر حاشية ابن حمدون 343/1.
- 15- انظر الكتاب 419/1، 420 ؛ وهمع الهوامع 265/4.
- 16- انظر الكتاب 176/1، 177.
- 17- الأصول في النحو 53/1.
- 18- الإرشاد إلى علم الإعراب ص 137.
- 19- اللباب في علل البناء والإعراب 388/1.
- 20- همع الهوامع 265/4.
- 21- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل 3/2.
- 22- انظر شرح الرضي على الكافية 73/1 ؛ وهمع الهوامع 153/4، 264، 265.
- 23- انظر عوامل الجر في العربية، مجلة الهدي الإسلامي، العدد الرابع، السنة الثانية، ربيع الأول 1434هـ، فبراير 2013م، ص 202-206.
- 24- انظر المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها 214/2، 215.
- 25- انظر الدر المصون 104/4 ؛ التصريح 25/2؛ والمحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها 215/2.
- 26- انظر المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها 215/2، 216.
- 27- شرح جمل الزجاجي 72/2. وانظر همع الهوامع 267/4، 268.
- 28- انظر النحو الوافي 16/3، 17.
- 29- فاطر: 32.
- 30- البقرة: 89.
- 31- هود: 17.
- 32- انظر همع الهوامع 268/4.
- 33- الأعراف: 148.
- 34- الشعراء: 57-59.

-
- 35- الكشاف 510/2.
36- يوسف: 42.
37- الكشاف 287/3.
38- الجاثية: 28، 29.
39- الكشاف 489/5.
40- الكشاف 643/1.
41- الرعد: 14.
42- الكشاف 342/3، 343.
43- الحج: 78.
44- الكشاف 214/4.
45- الفرقان: 63.
46- الكشاف 367/4.
47- محمد: 24.
48- الكشاف 526/5. وانظر -أيضا- الكشاف 175/5، 238، 598، 108/6، 142، 143.
49- المؤمنون: 1، 2.
50- الكشاف 218/4.
51- الأحقاف: 25.
52- الكشاف 506/5، 507. وانظر -أيضا- الكشاف 187/1، 20/2، 312، 377، 462، 114/3، 130، 433، 593 ؛ 41/4، 115، 116، 150، 197، 232، 306، 392، 429، 478 ؛ 29/5، 324/5، 387، 548، 589 ؛ 81/6، 308، 312، 413.
53- المائدة: 1.
54- الكشاف 191/2.
55- الكشاف 191/2.
56- الأنعام: 100.
57- انظر الكشاف 380/2 ؛ ومعجم القراءات 504/2، 505.
58- الواقعة: 50.
59- الكشاف 30/6. وانظر -أيضا- الكشاف 155/2، 295 ؛ 290/3، 498 ؛ 123/5، 124، 200، 201، 596.
60- الزمر: 35.
61- الكشاف 306/5.
62- لقمان: 6.
63- الكشاف 8/5.
64- انظر الدر المصون 104/4 ؛ وهمع الهوامع 266/4.
65- أثبتته الجرجاني وابن الحاجب وابن مالك. انظر همع الهوامع 267/4.
66- الفاتحة: 4.
67- انظر الكشاف 116/1.
68- البقرة: 204.
69- الكشاف 416/1. رجل تُبْتُ العَدْرَ إِذَا كَانَ ثَابِتًا فِي قِتَالٍ أَوْ كَلَامٍ ؛ أَوْ كَانَ لِسَانَهُ لَا يَزُلُّ عِنْدَ الْخُصُومَاتِ. انظر تاج العروس (ثبت) 473/4.
70- سبأ: 33.
71- الكشاف 125/5. وانظر -أيضا- الكشاف 72/2، 472 ؛ 285/3 ؛ 173/4، 185 ؛ 490/5.

المصادر والمراجع:

- 1- القرآن الكريم، برواية حفص عن عاصم.
- 2- الإرشاد إلى علم الإعراب - لمحمد بن أحمد القرشي - تحقيق الدكتور يحيى مراد - دار الحديث - القاهرة - لا ط، 1425 هـ، 2004 م.
- 3- الأصول في النحو - لأبي بكر بن السراج - تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط 3، 1408 هـ، 1988 م.
- 4- تاج العروس من جواهر القاموس - لمحمد مرتضى الزبيدي - تحقيق مجموعة من المحققين - مطبعة حكومة الكويت - الكويت - لا ط، 1389 هـ، 1969 م.
- 5- التصريح على التوضيح - لخالد بن عبد الله الأزهرى - دار الفكر - لا ط، لا ت.
- 6- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك - للمرادى - شرح وتحقيق الأستاذ الدكتور عبد الرحمن علي سليمان - دار الفكر العربي - القاهرة - ط 1، 1422 هـ، 2001 م.
- 7- حاشية ابن حمدون على شرح المكوذي على ألفية ابن مالك - لابن حمدون بن الحاج - تشرف بخدمتها وتصحيحها وضبطها محمد صدقي - دار الفكر - بيروت - لا ط، 1415 هـ، 1995 م.
- 8- حاشية الخصري على شرح ابن عقيل - لمحمد الخصري - دار الفكر - بيروت - لا ط، 1397 هـ، 1978 م.
- 9- الدرر المصون في علوم الكتاب المكنون - للسمين الحلبي - تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط - دار القلم - دمشق، وبيروت - ط 1، 1406 هـ، 1986 م.
- 10- شرح التسهيل - لابن مالك وابنه - تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون - هجر - ط 1، 1410 هـ، 1990 م.
- 11- شرح جمل الزجاجة - لابن عصفور الإشبيلي - تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح - لا ط، لا ت.
- 12- شرح الرضي على الكافية - للرضي - نشره يوسف عمر - منشورات جامعة قاريونس - بنغازي، ليبيا - لا ط، لا ت.
- 13- شرح المفصل - لابن يعيش - عالم الكتب - بيروت - لا ط، لا ت.
- 14- عوامل الجر في العربية، مجلة الهدى الإسلامي، إدارة الدراسات والبحوث بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ليبيا، العدد الرابع، السنة الثانية، ربيع الأول 1434 هـ، فبراير 2013 م.
- 15- الكتاب (كتاب سيبويه) - لسيبويه - تحقيق وشرح - عبد السلام محمد هارون - دار الجيل - بيروت - ط 1، 1411 هـ، 1991 م.
- 16- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، وعيون الأقاويل، في وجوه التأويل - للزمخشري - تحقيق ودراسة عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض - مكتبة العبيكان - ط 1، 1418 هـ، 1998 م.
- 17- الكليات - لأبي البقاء الكفوي - قابله على نسخه خطية وأعدّه للطبع ووضع فهارسه الدكتور عدنان درويش، ومحمد المصري - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط 2، 1413 هـ، 1993 م.
- 18- اللباب في علل البناء والإعراب - لأبي البقاء العكبري - تحقيق غازي مختار طليمات - دار الفكر المعاصر - بيروت - ودار الفكر - دمشق - ط 1، 1416 هـ، 1995 م.
- 19- لسان العرب - لابن منظور - دار الحديث - القاهرة - لا ط، 1427 هـ، 2006 م.
- 20- لسان الميزان - لابن حجر العسقلاني - اعتنى به الشيخ العلامة عبد الفتاح أبو غدة - دار البشائر الإسلامية - بيروت - ط 1، 1423 هـ، 2002 م.

-
- 21- اللغة والنحو بين القديم والحديث، لعبّاس حسن، دار المعارف، القاهرة، لا ط، 1966م.
- 22- المحيط في أصوات العربيّة ونحوها وصرّفها - لمحَمَّد الأَنْطَاكِيّ - دار الشرق العربيّ - بيروت - ط 3، لا ت.
- 23- معاني النحو - للدكتور فاضل صالح السامرائي - دار الفكر - عمّان - ط 2، 1423 هـ، 2003 م.
- 24- معجم القراءات - للدكتور عبد اللطيف الخطيب - دار سعد الدين - دمشق - ط 1، 1422 هـ، 2002 م.
- 25- النحو الوافي - لعبّاس حسن - دار المعارف - مصر - ط 3، لا ت.
- 26- نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربيّة - الدكتور مصطفى حميدة - الشركة المصريّة العالميّة للنشر (لونجمان) - مصر - ط 1، 1997م.
- 27- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع - للسيوطيّ - تحقيق وشرح الدكتور سالم مكرم - دار البحوث العلميّة - الكويت - لا ط، 1399 هـ، 1979 م.